

تأثير العامل التشريعي في هوية العمران السكني الحديث في العراق

رقية باسم خزعل / باحثة
جامعة بغداد / كلية الهندسة/قسم العمارة
nuna_thebeauty@yahoo.com

الدكتور كاظم فارس ضمد /مدرس
جامعة بغداد /كلية الهندسة/قسم العمارة
kadhim_essawi@yahoo.com

الخلاصة

تطور العمران السكني وتغير في حقب متعاقبة وبدفعات تدريجية، إذ القى بظلاله على هوية العمران السكني الحديث في العراق. ان الغياب شبه التام للتشريعات المنظمة للعمران وضعف دور الدولة الرقابي فضلا عن اهمال الموروث العمراني اسهم في انتاج بيئة عمرانية غريبة عن هويتها التقليدية، وساعد في ذلك الضغط الاستخدامي للبيئة العمرانية نتيجة نمو السكان وتزايد الحاجة السكنية. يستهدف البحث تقديم تصور موضوعي لآلية تطبيق التشريعات العمرانية النافذة ومراقبة تنفيذ الأعمال التي تخص بنية العمران عموماً والعمران السكني تحديداً بغية الحفاظ على الهوية التقليدية للمدينة العراقية الحديثة. ولمعالجة مشكلة البحث وتحقيق اهدافه يفترض البحث أن: المنظومة التشريعية القائمة على تراتب هرمي في مفرداتها، المرنة في تطبيقاتها، المستخلصة من الواقع الموضوعي، يمكنها انتاج عمران سكني بهوية محلية. لقد تم تحديد مفردات العملية التأثيرية للعامل التشريعي: بالتشريعات التخطيطية، القوانين والانظمة، الضوابط والمحددات، الاشراف والرقابة. ومن ثم استخلاص المؤشرات النظرية للتأثير في البيئة العمرانية والمتمثلة: بالنسبة والتناسب، الجوهر والمظهر، خط البناء والسماء، المقياس والحجم، الشرفية والتستر، الانفتاحية والاحتوائية من خلال دراسة عدد من المخالفات التشريعية على المحلات والوحدات السكنية التي انتجت هذه المؤشرات. لتطبيق واختبار هذه المؤشرات عملياً تم انتقاء محلتين في حي الربيع في بغداد، وفي ضوء مسح ميداني دقيق وجد البحث: فقر المفردات العمرانية، ضعف الملائمة والانسجام، غلبة المظهر على الجوهر، تفاقم المشاكل التخطيطية للمحلة والتصميمية للسكن، وبالتالي فإن المشهد الحضري مرتبك بخليط من الطرز والاشكال والمواد والالوان، الغريبة عن الواقع المحلي، ضاعت فيه الهوية الفردية والجمعية. لذا فالحاجة ماسة لاستعادة هوية المدينة العراقية في ضوء برامج شاملة لتحديث النصاميم الاساسية للمدن واصلاح النظام التشريعي القائم بتحديث القوانين القديمة وسد الثغرات الموجودة، فضلا عن تفعيل الدور الرقابي من خلال آلية اشرافية لضمان التطبيق الالزامي للقوانين.

كلمات البحث الرئيسية:- الهوية ، التشريعات ، العمران السكني

The Impact of Legislative Factor in the Identity of Modern Residential Urban in Iraq

Dr. Kadhim Faris Dhumad
Department of Architecture Engineering
College of Engineering\ Baghdad University
Email: kadhim_essawi@yahoo.com

Roqaiia Bassim Khaza'al
Department of Architecture Engineering
College of Engineering\ Baghdad University
Email: nuna_thebeauty@yahoo.com

ABSTRACT

The Urban Residential has developed and changed in different periods of time with successive and gradual shifts, as it cast a shadow over the characterization of modern urbanism in Iraq. The semi-total absence of the governing legislation of urbanization as well as the weakness of the State's role of supervisory in addition to neglecting urban heritage contributed in offering a strange environment in relation to its traditional identity. That was increased by the pressure of the using urban environment as a result of the increasing of population as well as the growth of people's needs. The research aims to provide an objective view for a mechanism of the application of urban legislation to monitor the implementation of the business relating to the urban structure in general and specifically the urban residential areas in

order to preserve the traditional identity of the modern Iraqi city. For the purpose of treating the problem of research and to achieve its goals, the research supposes that the legislative system is based on a pyramid arrangement in its vocabulary, which is flexible in its application, and are drawn from objective reality, it can produce urban residential with local identity. The elements of the practical influential process of the legislative factor identified by the planning legislation, laws, regulations, controls and limitations, supervision and oversight. And then draw theoretical indicators which affect the urban environment, namely: proportionately, essence and appearance, construction and the sky line, the scale and size, bearings, cover-up, opening-up and containment through the study of a number of legislative irregularities in neighborhoods and residential areas that produced these indicators. For applying and testing these indicators practically, two selective neighborhoods in Al Rabeea'a District in Baghdad has been chosen and with a précised field survey the search findings are: the poverty of Urban elements, the weakness of appropriate and harmony, the predominance of appearance over substance, the aggravation of the problems of neighborhood planning and house designing. As a result, the research found the urban landscape confused mix of styles, shapes, materials and colors, foreign to local realities, that caused then the loss of the individual identity and totally one. Thus there is an urgent need to restore the identity of the Iraqi city in light of comprehensive programs to modernize the Master planning of cities, and reform the legislative system through updating old laws and filling the existed gaps, furthermore activate the monitoring role through the supervisory mechanism to ensure the mandatory application of the laws .

Key Words : Identity , Legislation , Residential Urbanism

1. **المقدمة :-** الهوية من العوامل المهمة التي تؤثر في تشكيل المدينة بشكل عام والعمران السكني بشكل خاص ، فكل مدينة لها هويتها الخاصة التي شكلت سماتها ، الا ان الوظائف الجديدة التي دخلت على المدينة بدأت تسبب خطر في فقدان الهوية ، وتؤثر على المجتمعات العمرانية المختلفة . فكل مدينة خلفية تاريخية وجغرافية واقتصادية وتخطيطية تكسبها طابع وهوية حضارية تبرزها التفاصيل المعمارية المميزة لها ، والتي تشعر بوجودها بمجرد السير في الطرقات وملاحظة نمط البناء واشغال المساحات ، ولا تعني التشابه بقدر كونها مرجعية التفاصيل ووحدة النمط العمراني و طراز البناء المستعمل والكيفية التي يمتزج بها التاريخي بالحديث ، مما يمنح المدن العمق الاجتماعي - الانساني الذي يؤثر على سمات التركيبة المجتمعية للسكان والسماة الإدركية للابنية . يتناول البحث العامل التشريعي وأثره على الهوية العمرانية ، وهذا العامل يتغير من مكان لآخر ومن مجتمع لآخر ، لكنه بالمجمل يشكل مدخلاً مؤثراً تنعكس آثاره على هوية العمران عموماً والعمران السكني على وجه الخصوص .
2. **مشكلة البحث:-** غياب الهوية التقليدية للمدينة العراقية الحديثة على خلفية التثوهات الشكلية والاختلالات المضمونية للبيئة العمرانية عموماً ونسيجها السكني على وجه الخصوص بسبب الغياب شبه التام لدور التشريعات العمرانية تقنياً ورقابةً .
3. **هدف البحث :-** تقديم تصور موضوعي لآلية تطبيق التشريعات العمرانية النافذة ومراقبة تنفيذ الأعمال التي تخص بنية العمران عموماً والعمران السكني تحديداً بغية الحفاظ على الهوية التقليدية للمدينة العراقية الحديثة.
4. **فرضية البحث :-** المنظومة التشريعية العمرانية القائمة على تراتب هرمي موضوعي في مفرداتها والمستخلصة اساسا من متطلبات العمران السكني المحلي يمكنها إنتاج عمران سكني ذو هوية محلية شريطة وضع آلية عملية مرنة لتطبيق هذه المفردات التشريعية .
5. **المفاهيم الاساسية :-**

5-1 **الهوية :-** يشير البستاني في قاموسه ((المنجد)) الى ان الهوية هي وسيلة التعرف على الاشياء ، وهي بطاقة يثبت فيها اسم الشخص ومكان أقامته وسنة ولادته وعمله وجنسيته ، قولنا فلان يحمل هوية ، أو فلان مجهول الهوية ؛ اي انها وسيلة تعريفية لاثبات حاملها أمام الجهات الاخرى ، ووسيلة للتعرف على الاشياء ، وعن طريق معرفة المظاهر الخارجية لها (البستاني ، 1956 ، ص362). يقول (لينش Lynch) أن الهوية تتلخص في قدرة الشخص على التعرف على مكان ما نتيجة تفرد عن غيره بصفات وخصائص مميزة. والبيئة التي تعتمد في هويتها على نشاط خاص تكون قوية جداً ؛ لأن المستعملين دائماً ما يشتركون ويتفاعلون مع مثل هذه الأنشطة المتميزة. إذاً البيئة تكون لها هوية وشخصية خاصة ليس فقط عندما يكون لها القدرة علي غرس تميزها البصري في ذاكرة الناس فيتعرفون عليها ولكن أيضاً عندما يكون لديها القدرة التي تجعل الناس يتعرفون عليها عن طريق مشاركتهم في ممارسة أنشطتها المختلفة (Lynch، 1981 ، p 16) . ويُعرف

((النعيم)) الهوية بانها مجموعة من القرارات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية (العقائدية، الجمالية، الاقتصادية، والتقنية) التي جميعها تشكل صورة متكاملة تفصح عن ثقافة المجتمع (النعيم، 2001 ، ص99). "ويمكن وصف هوية الشيء أنها تركيبته الخاصة من الصفات الجوهرية وهذه التركيبة الخاصة هي ما يميزه عن أقرانه أو الأشياء الأخرى من نوعه وذلك لاختلافها عن تركيبات صفاتها و المشكلة هي أن تركيبية الصفات كبير جداً، اكبر من أن يمكن الإحاطة بها" (Abel, 1997, p12). أي إنها من جهة تعني التميز ومن جهة أخرى تعني التشابه. وحسب رأي (Gottlob Frege) أن الهوية يجب ان تفسر: " كعلاقة رابطة بين الأشياء واسمائها، أي انها اسماء تشير الى اشياء محددة وبذلك صارت الهوية علاقة بين الشيء وصفاته" (Paul, 1967, P.124). ويؤكد كذلك أن الهوية مفهوم لا يقبل التعريف وذلك لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته ، وكذلك هي مجموعة الصفات المتفرقة والجوهرية التي تميز كينونة ما سواء كانت هذه الكينونة مادية او معنوية وان الهوية لاتعني الظواهر العابرة او التغيرات العرضية او الحالات الظرفية (رزوقي، 1998 ، ص 27).

5-2 التشريعات :-

5-2-1 مفهوم التشريع :- تطلق كلمة التشريع على مجموعة من الشرائع والقوانين في بلد معين ويفيد معنيين ؛ الأول عام وهو وضع القواعد القانونية اللازمة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الناس بغض النظر عن كون تلك القواعد التي نتجت عن مصدر معروف من مصادر القاعدة القانونية :العرف أو احكام القضاء ، والثاني خاص وهو تفسير القواعد القائمة وهو التعبير عن ارادة السلطة العامة المختصة في الدول بأصدار قاعدة قانونية والزام الناس بأحترامها .فالتشريع هو كل قاعدة قانونية تصدر في وثيقة رسمية مكتوبة عن سلطة عامة مختصة في الدول ، فهو قواعد عامة مجردة تصدر من السلطة التشريعية (فتوح ، 2007 ، ص5).

5-2-2 التشريعات العمرانية :- هي مجموعة من الاجراءات التقنية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب ان تعمل على تحقيق نمو متناسق ومنسجم عقلا و انساني للكتل العمرانية .وهي فن تهيئة المدن او الكتل العمرانية التي تظهر تكاملا واستمرارية والتي تخص السكن او التبادل الاجتماعي ، فهي قواعد قانونية مكتوبة من سلطة مختصة التي تحكم تصرفات الافراد والجماعة وتحكم وتضبط عملية التخطيط العمراني بمستوياته القومية الاقليمية والمحلية ومدخلاتها الرئيسية والفرعية وتحدد شكل العلاقات التي تربط الكتل العمرانية وتحدد الاجراءات والمتطلبات التنظيمية والادارية اللازمة لتحقيق اغراض العمران السكني خصوصا. (معتوق ، الملا ، عقيلي ، 2014 ، ص 145) .

5-3 العمران السكني :- تشير كلمة عمران إلى فعل (التعمير) وهو الإقرار بالبقاء، وعمر الشيء (تعميراً) طول عمره، وقوله تعالى (وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا) (هود، آية 61) أي جعلكم عمارها . وقد ارتبط مفهوم العمران عند العرب بالتحضر والاستقرار، وان الحضريون هم من ينتحلون في معاشهم الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة ، وان العمارة والعمران هما المحصلة من ثمرات الترف الناتج عن المهن التجارية والصناعية.(الكناني، 2004 ، ص 18) . ويفسر ابن خلدون العمران بأنه خلاصة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية ، فهي خلاصة النتاج الانساني في المجتمع. والعمران هو علم قواعد بناء المدن وتهيئة التجمعات البشرية الذي يُعنى بدراسة السلوك البشري الاجتماعي و تفاعلات البشر مع بعضهم البعض بغية النهوض بالمجتمع. وهو ظاهرة اجتماعية من الممكن ان تخضع لقوانين تركيبية ، وهي أيضا قادرة على التحول والتغيير وتوليد وتشكيل عناصر مترابطة بصورة مستمرة . والعمران ظاهرة اجتماعية ممكن ان تضبط نفسها عن طريق تخصيص قوانين خاصة بالظاهرة ، كما في القوانين البنائية التي وضعت، والتشريعات التي تخص العملية البنائية في عصرنا الحديث . فالعمران هو ظاهرة اجتماعية بنوية ؛لأنه ينتج من خلال تفاعل المجتمع مع المكان ، وعليه يمكن ان يتولد لنا (بنية عمرانية). والبنية العمرانية ظاهرة اجتماعية تتأثر بالفكر تتكون من شقين ، الاول : يتمثل بالقوانين التركيبية يمكن للانسان أن يكونها فكريا أو من البيئه الطبيعية ، والثاني : مكونات فيزيائية تمثل العناصر المادية للتشكيل البصري في البنية ، ويتفاعل العنصران ليشكلا وحده ترابطية لعلاقة الانسان في البنية العمرانية (فرحات ، 2000 ، ص 20) .

6. نظرة على التشريعات العمرانية في العراق :- تتضمن هذه الفقرة استعراضاً تاريخياً لاهم التشريعات العمرانية الخاصة بتنظيم المدن والعمران السكني في العراق التي وضعت خلال حقبة مختلفة غير متماسكة مع التطور العمراني والنمو السكني ومرافقه من ظروف اقتصادية واجتماعية. ويمكن تشخيص بعض الثغرات في كل تشريع وذلك في ضوء الاستعراض الاتي لها :-

6-1- نظام الطرق والابنية رقم (44) لسنة 1935 :- يعد من اقدم التشريعات العمرانية في العراق وقد تضمن ضوابط ومحددات الطرق والمباني والمناطق العمرانية . وضعت الكثير من التعديلات على هذا النظام . ورغم كونه تشريع ناجح متكامل في حينه الا انه اصبح قديماً جداً بحاجة الى اعادة نظر شاملة. (المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي، نظام الطرق والابنية رقم(44) لسنة 1935 وتعديلاته ، وزارة الشؤون البلدية والقروية، مجموعة القوانين والتشريعات البلدية(1968).

2-6- قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964- شرع هذا القانون لافساح المجال لمشاركة المواطنين في ادارة مؤسساتهم المحلية وتطويرها والنهوض بها ومنحهم الاستقلال والحرية في القيام بالاعمال والخدمات البلدية ومنح المجالس البلدية الاستقلال الذاتي والسلطات الواسعة لادارة شؤون البلديات وبذا فان اشراف السلطة المركزية يقتصر على تنفيذ مقررات ومشاريع البلديات (قانون ادارة البلديات رقم 165 لسنة 1964 لمعدل ، جريدة الوقائع العراقية ، مجموعة القوانين والانظمة ، عدد (1033) ، تاريخ 1964/11/22 ، ص904).

3-6- قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد رقم 156 لسنة 1971- ارسي هذا القانون اسس العناية بتخطيط مدينة بغداد وكيفية تنفيذ تصميمها الاساس ، والسيطرة على استعمالات الارض فيها . الا ان هذا التشريع والتصميم الاساس للمدينة اصبحا خارج نطاق الزمن المقبول لقدمها التاريخي وعدم فاعليتهما منذ اواسط الثمانينيات من القرن الماضي ولحد الان مما يتطلب دراسات جادة لاعادة النظر بهما. (قانون التصميم الاساسي لمدينة بغداد، رقم-156 لسنة-1971 ، جريدة الوقائع العراقية رقم (2125) في 1971/4/18).

4-6- تشريعات تخص الطرق العامة وشواطئ الانهار:- كان لهذه التشريعات الاثر الكبير في بلورة هيكل بغداد العمراني واعطاء شكلها الرئيسي ، ومن هذه القوانين :-

- قانون الطرق العامة رقم (1) لسنة 1983 (قانون الطرق العامة رقم (1) لسنة (1983)، جريدة الوقائع العراقية رقم(2920) في 1983/1/17.

- قانون تنظيم استعمال محرمات الطرق الخارجية وطرق المرور السريع رقم (55) لسنة (1985)
_ قانون استغلال الشواطئ رقم 59 لسنة 1987. (قانون استغلال الشواطئ رقم (59) لسنة (1987)، جريدة الوقائع العراقية رقم (3231) في 1987/12/5)

5-6- القرارات الخاصة بافراز الاراضي و التمليك وهي (وزارة العدل ، المجموعة التشريعية العراقية، مجموعة قرارات، بغداد ، (1979-2003) :-

- القرار رقم (850) لسنة 1979 الخاص بجواز افراز القطع الكبيرة الى مساحة 120م².
- القرار رقم (940) لسنة 1987 الخاص بتحديد افراز القطع الكبيرة بمساحة 200م².
- القرار رقم (573) لسنة 1977 الخاص بتطبيق مبدأ الاستبدال العيني باراضي مماثلة من حيث القيمة ولكافة الاراضي الزراعية.
- القرار رقم (581) لسنة 1981 الخاص بتمليك الاراضي والبساتين التي يقرر لها استعمال غير زراعي ضمن التصميم الاساس وداخله.
- القرار رقم (51) لسنة 1989 الخاص برفع اليد عن الاراضي الزراعية والبساتين التي يقرر لها استعمال غير زراعي مع تعويض اصحابها بأراضي تعادلها قيمة وقريبة منها او تعويضهم نقداً .
- القرار رقم (286) لسنة 1987 والقرار رقم (345) لسنة 1987 الخاصين بأفراز الاراضي الزراعية والبساتين وتحديد المساحات الدنيا للقطع المفززة .
- القرار رقم (157) لسنة 1994 الخاص بحصر التملك داخل بغداد بسكانها الذين تم تسجيلهم وفق احصاء (1957) في بغداد.

6-6- قرارات تخص ضوابط البناء:- (مجموعة التشريعات والقرارات ، امانة بغداد ، بغداد ، (1981-2000))

- القرار رقم (51) لسنة 1987 الخاص بتحجيم مدينة بغداد وتغيير استعمالات الارض فيها .
- القرار رقم (472) لسنة 1989 الخاص بتحديد ارتفاع الابنية داخل مدينة بغداد بما لايزيد عن (40) متراً .
- القرار رقم (559) لسنة 1989 الخاص بالزام اصحاب العمارات السكنية بتوفير مواقف للسيارات او دفع رسوم بدل عن عدم امكانية توفيرها .
- القرار رقم (590) لسنة 1989 الخاص بانشاء المشاريع السياحية والكازينوهات على الاراضي العائدة للدولة .
- القرار رقم (121) لسنة 2000 الخاص بمنع التشييد في منطقة مقطع النهر ولعمق 15م .
- القرار رقم (184) لسنة 1997 الخاص بتحسين وتطور ارصافة الشوارع التجارية.
- القرار رقم (1521) لسنة 1981 الخاص بمنح امين بغداد الحق في ترتيب حقوق المساحة للعقارات العائدة لامانة بغداد ولمدة 25 سنة .

- مجموعة من القرارات صدرت في التسعينات من القرن المنصرم تقضي بتحويل استعمالات الشوارع من سكنية الى تجارية وقد ازداد عدد هذه الشوارع عن 100 شارع رئيسي منتشرة على عموم مدينة بغداد وقد كان لهذه القرارات اثرأ في

تغيير ملامح مدينة بغداد . بعد الفاء نظرة شمولية وتقويم موضوعي لمجمل التشريعات آنفة الذكر يمكن القول ان معظمها بحاجة الى اعادة نظر بغية التعديل او الالغاء والاستحداث وذلك لعدة مبررات يراها البحث منها: -

- معظم التشريعات قديمة لاتستوعب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية .
- كثير منها كان ارتجالياً يعالج مشكلات جزئية او ازمانت عابرة .
- التأثير السياسي واضح على كثير من هذه التشريعات التي جاءت مجحفة بحق مدن او شرائح اجتماعية او مكونات طبقية.

7. آلية تأثير العامل التشريعي على الهوية العمرانية السكنية :- ان الغياب التام للانظمة والقوانين البنائية او ضعفها في المعالجة لمواكبة التطورات والتغيرات كل ذلك يلقي بظلاله على البيئة العمرانية وهويتها . ان هذه التشريعات التي يكون للدولة الدور الاساس في تنفيذها ومتابعة تنفيذها من الضروري ان تكون متكاملة ومرنة الى الحد الذي يجعلها قادرة على معالجة المتطلبات الآتية ومستوعبة للمتغيرات المستقبلية . وعلى سبيل المثال لا الحصر فان الدولة العراقية كانت توزع الاراضي على ذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة خصوصاً من موظفي الدولة وكان ذلك يتم في اطار تشريعات محددة سواء كانت على مستوى القوانين او القرارات او التعليمات وحسب طبيعة النظام السياسي وبنيت التشريعية القائمة انذاك ، الا انه بمرور الزمن وبزيادة حجم المشكلة الاقتصادية في الثمانينات والتسعينات اقتصر توزيع الاراضي على فئات محددة من الشرائح كالعسكريين وبعض الفئات المنتفذة سياسياً دون مراعاة للأزمة السكنية او الحاجة الفعلية للشرائح الاجتماعية التي هي بأمرس الحاجة الى توفير السكن . وفي العام 2001 توقف توزيع الاراضي تقريباً ، كل هذا ادى الى تفاقم الحاجة السكنية وزيادة العجز السكني وبالتالي تهرؤ النسيج العمراني السكنية وترديه معمارياً وانشائياً وخدمياً (الباحثان).

في العام 2004 عدل الحاكم المدني لقوات التحالف (Paul Bremer) قانون الايجار العقاري اذ اكد في اصداره على احقية المؤجر باخراج المستأجر من ملكه بعد مرور (12 عام) وكان هذا سبباً في توتر العلاقات بين صاحب الملك والمستأجر وخروج الكثير من المستأجرين من مساكنهم واصبح من الصعب الحصول على مسكن يتناسب مع حجم الاسرة ودخلها مما ادى الى ارتفاع معدلات الايجار وفاقم في تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من المحلات السكنية ولجوء الكثير من الاسر الى السكن في عشوائيات او سكن لا رسمي مما حدى بمجلس النواب العراقي في عام 2007 الى ايقاف العمل بحق القانون لمدة عامين ، وفي العام 2009 تم استثناء العمل به . لقد كان هذا القانون سبباً رئيسياً في تقسيم الدور السكنية الى مساحات صغيرة لتلائم دخل الاسرة وامكاناتها الاقتصادية . ان الزيادة في رواتب الموظفين التي تضمنها السلم الوظيفي في العام 2006 وماتلاه من سنوات ادى كذلك الى ارتفاع آخر في ايجار السكن لعدم وجود المرونة والنضج الكافيين في قانون الايجار . ومثال اخر على التخبط التشريعي في مجال العمران والبنية العمرانية ضوابط وقوانين المصرف العقاري العراقي الذي شجع على استغلال المساحات الصغيرة للسكن كالحدايق في الوحدات السكنية من خلال اعطائه قروض لانشاء توسعات سكنية على هذه الحدايق (Mercer, 2006 ,p14) .

1-7 ضوابط البناء في المناطق السكنية:- ان القوانين قد أسهمت مساهمة فعالة في تكوين البيئة المبنية وتطويرها واعطائها سمة مميزة للواقع الذي نعيش فيه، ولا يخفى ما لهذه القوانين من أثر مباشر في تغيير النسيج الحضري العمراني للاحياء المعاصرة مقارنة بالنسيج الحضري للاحياء التقليدية، إذ لجأت السلطات القائمة على تنظيم المدن منذ بدء تنظيم الحركة العمرانية فيها إلى مجموعة من التشريعات المستمدة من النظم الاوربية وهي تسعى إلى تحديد العلاقة بين ارتفاعات المباني وعرض الشوارع وذلك على أساس قواعد ثابتة تطبق في المدن جميعاً دون استثناء يذكر. وتحدد هذه التشريعات والقوانين الخطوط الرئيسية للهئية العامة للمباني التي لا تتعدى بناء أرض الشارع مع ما في جوفه من مرافق وتحديد ارتفاعات البناء على جانبيه بينما مستخدمو المباني هم من يكملوا الصورة بالبناء على الجانبيين بالاسلوب الذي يحقق رغباتهم الشخصية بالاعتماد على القدرات الفنية للمعماري في وضع الملامح الدقيقة للواجهات، فتظهر الفردية في المباني التي تقام في الشارع الواحد دون وحدة في الفكر المعماري او تجانس في الثقافة او تقارب في الرغبات (العامري ، 2004 ، ص 61). بدأ التغيير في العمران السكني للمدينة العراقية وكان السبب هو غياب أو عدم كفاءة التشريعات، والقوانين المواكبة والسبب يعود الى دخول مفاهيم وافكار جديدة للعراق على مستوى النسيج فكان للضوابط والتشريعات والقوانين أثر في السكن ، وظهر ذلك في سن الكثير من القوانين التي لها دور في التأثير على المسكن بدءاً من قانون الطرق والابنية عام 1935 الذي مازال معمولاً به في بغداد حتى صدور قانون التصميم الاساس لمدينة بغداد المرقم (156) لسنة 1971 الذي قدم قبل شركة (PolSERVICE) وصنف المناطق السكنية الى ثلاثة اصناف بحسب مساحة قطعها السكنية ونسبة البناء ، والارتداد الامامي ، والكثافة السكنية (شمس الدين ، 2011 ، ص 25) ، لكن تم الاستعاضة عن هذا القانون بضوابط تخطيطية للبناء وتقسيم الارض في بغداد ومن هذه الضوابط التي تعتمد على عدد الاسر الشاغلة للدار السكنية (أنظر الفقرة 6).

2-7 - مخالفة التشريعات التخطيطية للحى السكني :-

1-2-7 ارتفاع الكتل البنائية :- ان ارتفاع الكتل البنائية السكنية له علاقة بعرض الشارع ، وان ترك مسافة (اي ارتداد المبنى عن الشارع) يساعد في اعطاء هوية عمرانية للحى ؛ فينبغي ان تكون هناك نسب متوازنة بين الارتفاع والعرض للحماية من اشعة الشمس المباشرة وللتقليل من التوسع في التجاوزات (شمس الدين ، 2011 ، ص 98) . إلا ان الموجود حالياً يشهد

تجاوزاً على مسافات الارتداد للدور السكنية، والزيادة بالارتفاع للطابق الثالث دون الحصول على الموافقات من الجهات المعنية، وهناك دور تجاوزت حتى على حدود الشارع. ذلك يعني غياب دور القوانين والانظمة التشريعية والاعتماد على دور الساكن في تخطيط مسكنه دون مراعاة التخطيط الاساسي للحي، أو ضعف في متابعة تطبيق هذه التشريعات في حالة وجودها، لذا نجد ان التلاعب في ارتفاع المسكن مقارنة مع عرضه أثر على خط السماء والبناء وعلى انفتاحية المبنى واحتوائيته فضلاً عن حجمه ومقياسه والذي أفضى بالنتيجة الى احداث خرق في هوية المبنى بشكل خاص وهوية المدينة بشكل عام.

7-2-2 أنعدام أو قلة المساحات المفتوحة: ان للمناطق الخضراء أثر كبير في تهيئة مناخ ملائم يغير في نفسية الساكن في المنطقة بشكل عام فهي تقلل من شدة الحرارة لتمتعها بمناطق ظل قوية تعطي السكنية والطمانينة للساكن، وتقلل من اشعة الشمس وتزيد من رطوبة المكان، وتوفر مناطق لعب للاطفال وللتنزه، وتعد مصداً للرياح القوية وتقلل من سرعتها. إلا ان قلة أو إنعدام المناطق الخضراء بسبب التجاوزات والبناء ضمن هذه المناطق سيعمل في حرمان المنطقة من فوائد الغطاء النباتي، وستعاني المنطقة من زيادة في ارتفاع الحرارة وقلة رطوبة الهواء وانعدام السيطرة على العواصف الترابية. (الاعظمي، 2006، ص56). إن غياب القوانين والمتابعة من قبل دوائر الدولة ذات العلاقة جعل من الحي السكني يعاني من العزلة الاجتماعية وقلة التفاعل الاجتماعي والشعور بالاكتئاب والضيق والامراض الاجتماعية، وهذا يعكس أثر القوانين في تطوير العلاقات الانسانية في تشكيل العمران وظيفياً وجمالياً، مما سبب اختلال في مقياس وحجم المساكن وأثر على جوهر ومظهر المدينة بشكل عام وسبب اختلال في النسبة والتناسب بين الكتلة والفراغ وساعد في ذلك على غياب هوية المسكن بشكل خاص وهوية المدينة بشكل عام.

7-2-3 الافراز غير القانوني للأراضي السكنية والتقسيم غير النظامي للوحدات السكنية: ان غياب الانظمة والقوانين التي تتعلق بالتخطيط أو الافراز والاعتماد على الاسس والمفاهيم الغربية في تخطيط بعض الاحياء الجديدة أدى الى ظهور المحلات الجديدة بأفرازات الاراضي السكنية المنتظمة الاشكال والمشرفة على زقاق لم يكن مخصصاً للمشاة فحسب وإنما لسير المركبات ايضا، لذا فإن خصوصية الفضاءات تعرضت للاختراق. أن افراز أو تقسيم الاراضي بشكل غير نظامي يحدث عن طريق تلاعب صاحب الملك بعد حصوله على إجازة بناء من البلدية وتقديمه مخطط الدار التي يرغب بتشييدها، فتقوم البلدية بأصدار إجازة للبناء كون ان الارض يبني عليها دار واحدة، إلا ان الارض سيشتد عليها ثلاثة دور أو أربعة في الواقع، فقطعة الارض التي تكون مساحتها 1000م² مثلاً في محلات منطقة الاعظمية، تقسم الى 10-16 وحدة وتشيد عليها دور سكنية وبمستويات مختلفة من البناء. فهناك أختلاف في التصميم والمواد والمدة الزمنية مما يؤدي الى التأثير السلبي في الهوية العمرانية للمنطقة والسبب في ذلك هو شيوع الملكية للدور السكنية والتي زادت في الوقت الحاضر وستزداد بالمستقبل ان لم يكن هناك قانون يهتم بالافراز. (معتوق، الملا، عيلى، 2014، ص150). بالتالي فإن غياب الانظمة والقوانين المكيفة محلياً دون الاعتماد على المفاهيم الغربية غير الملائمة للطبيعة التقليدية للحي السكني ادت الى ظهور افرازات غير قانونية والسبب هو عدم الملائمة للمتطلبات المحلية للمجتمع الذي نتج عنه تحكم الساكن في الارض السكنية ادت الى اختلال هوية المسكن بشكل خاص ومن ثم هوية الحي السكني بشكل عام.

وعلى مستوى المسكن فان تصميمه يعتمد على مفهومين اساسيين (نزعه الى الانفتاح مع عدم فقدان الخصوصية، الحماية والامان)، وبسبب تغير العلاقات بين الكتل البنائية وظهور الانفتاحية في الاحياء كان سبباً في انعكاسها على هوية العمران السكني عن طريق ابتعاد كتلة المسكن عن مفهوم الانغلاق ووجود فضاء خارجي في محيط المسكن، فانقلبت العلاقة بين الداخل والخارج من المدخل المنكسر الى المدخل المباشر الى المدخل الخارجي المعمد واختفاء الفناء الوسطي للدور والانفتاح نحو الخارج، كل تلك كانت عوامل سببت في أختراق لخصوصية المسكن وهويته. (البغدادي، 2010، ص85). أن ظهور الافرازات غير القانونية وعدم ملائمتها مع متطلبات المجتمع وغياب دور الانظمة والقوانين بشكل اساس ساعد في ظهور اختلال واضح في مؤشر المقياس والحجم وسبب خرق في خصوصية الساكن وظهور الشرفية بشكل واضح وانفتاحية الدور مع بعضها وانعدام التناسب في حجم ومقياس المساكن، ذلك اسهم في حصول مفهوم الاغتراب في الهوية لدى الساكن من جانب وعلى المسكن والمدينة من جانب آخر. أنظر جدول رقم (1)

7-2-4 التجاوز: لكل حي سكني نسبة تغطية وهذه بدورها تتناسب عكسياً مع مساحة قطعة ارض الدار السكنية، وينبغي مراعاة هذه النسب للمحافظة على المناطق المفتوحة. الا انه بعد العام 2003 ظهرت الكثير من التجاوزات على النسب والمعايير البنائية التي حددتها القوانين والانظمة الموضوعة من قبل البلديات. ان نسب التجاوز وصلت الى 90% والذي بدوره سبب زيادة في الكثافات السكانية. ان زيادة الكثافة والاكتظاظ على مستوى المحلة ينعكس بطبيعة الحال على المسكن الذي هو الوحدة الاساسية في النسيج العمراني السكني، فأغلب الاحياء السكنية تقتفر الى المناطق المفتوحة واماكن الترفيه ولعب الاطفال، وهذا بدوره يزيد من نسب التلوث والاختناق (الجلبي، 2010، ص68). كما ونجد ان ازالة المزروعات وتحويل مساحاتها الى دور سكنية والقضاء على الغطاء النباتي وتحويله الى ساحات مبلطة غير وظيفية، كل ذلك ولد انعدام في التوازن بين المساحات البيئية والمساحات المفتوحة ولم تبق الا الطرق والمماشي متنفساً للساكنين والسبب في ذلك استغلال المناطق المفتوحة والمساحات البيئية التي يمكن ان تستغل بوصفها مناطق مفتوحة او خضراء. وهناك تجاوز اخر يتمثل في بروز الطوابق العليا من الوحدات والمباني السكنية اكثر من الحدود المسموحة في المعايير التخطيطية والتصميمية

التي حددتها القوانين والانظمة ، وهذا ناتج عن ضيق الوحدات السكنية وحاجة الاسر الى فضاءات اوسع .ان هذا البروز فضلاً عن كونه غير قانوني فإنه غير متسق معمارياً اذ انه يولد تشوهات في الواجهات ونسباً غير مريحة للشارع او الزقاق على العكس من النسب التي كان ينطوي عليها البيت البغدادي التقليدي وانسجامه مع نسيج العمراني وتكوينه الزقاق ذات الفوائد البيئية والجمالية والوظيفية (فتوح، 2007، ص9) . وهناك تجاوزات اخرى في مساحات القطع الاراضية للوحدات والمباني السكنية وفي الارتفاعات غير المسموح بها والاطلالات غير القانونية على الفضاءات العامة او السكنية المجاورة . ان تجاوز المسكن على مناطق مفتوحة اخرى من خلال المساحة والابعاد والمواد والالوان والمقاييس انتج مشهد حضري غير منسجم مع بعضه يثير التعجب في البيئة السكنية خاصة في النسب واحتوائية وانفتاحية ونسب وتناسب اثر على مظهر وجوهر واحتوائية المسكن والذي يسهم قطعاً في احداث خدش في الهوية العمرانية للمسكن والبيئة السكنية .

2-5- صغر المساحات وضيقها: كلما كانت مساحة الدار السكنية مقبولة يكون ملائم لمتطلبات ساكنيه ، فالدار الواسع يبعث السعادة ويكون متنفس للأسرة . كما اشار الرسول محمد (ص) لذلك فقال : (اربع من السعادة وذكرها ومنها الدار الواسع) فالسعة بالمساحة أمر مباح في الشريعة وتختلف باختلاف عدد أفراد الأسرة ونمط حياتهم .ان تصغير المساحة الذي نتج من تقسيم الدور ادى لمشكلة ضيق المساحات الى الحد الذي لاتلائم متطلبات السكن وتقل عن المعايير السكنية الموضوعية . فحسب قانون تصميم الاساس لمدينة بغداد فإن أقل مساحة للوحدة السكنية الصغيرة الحجم هي (87- 150 متر مربع) لأسرة من (3 اشخاص) ، اما الواقع الفعلي فان المساحة وصلت الى أقل بكثير ويسكنها أكثر من (3 اشخاص) فالمساحات الاجمالية تراوحت بين (30-150 متر مربع) ليسكنه (6 اشخاص) (العيسوي، 2006، ص268). أن صغر مساحة الدور السكنية أدت الى عدم كفاية عدد الفضاءات وقلة مساحتها والتي لاتلائم حاجات الاسرة الضرورية فيتم الاستغناء عن فضاء المعيشة ويدمج مع فضاء المطبخ أو مع فضاء الحركة ، وقد تم الغاء فضاء الطعام وانحسار فضاءات النوم. أن أقل مساحه لفضاء النوم ضمن معيار مخطط الاسكان العام (10م²) أما حالياً فهي (6م²) أما فضاءات الخزن فألغيت واصبحت الشرفات والسطح فضاء خزن للمسكن. أما فضاء الحمام والمرافق فتم دمجهم في فضاء واحد وبمساحه 3,5 م². بعد ان كانت المساحة للحمام 5م² ومساحة 1,5 م² للمرافق الصحية على وفق المعيار لمسكن يحتوي على 6 اشخاص. أما فضاء المدخل فتم الاستغناء عنه في الكثير من الدور السكنية. (الزبيدي، 2010، ص52). نجد ان فضاءات الدار أصبحت غير كافية وغير ملائمة لمتطلبات العائلة العراقية ، وان مساحات الدار السكنية غير مطابقة للحد الأدنى للمعيار السكني العراقي الذي افضى الى خرق خصوصية الفضاءات واحتوائيتها ونسبها ومقاييسها وحجمها مؤثراً بذلك على هوية البيئة السكنية والمسكن .

7-2-6- إنعدام الارتداد الامامي: ان صغر المساحات البنائية وزيادة الكثافة السكانية مع وجوب تهيئة حاجات اساسية للسكان ادى الى التجاوز على الارصفة الامامية والفتح على مناوور صغيرة وفتح الشبابيك بشكل مباشر على الشارع ، واستغلال الارصفة بالتجاوز عليها واستخدامها (البغدادي ، 2010، ص34) كالآتي :-

- أ- استعمال الشارع منطقة للعب الاطفال عند تحديته.
- ب- منطقة لوقوف السيارات أو وضع مولد الشارع أو المسكن .
- ت- منطقة مفتوحة للزراعة وتحويله الى حديقة للمسكن.

أصبح من الصعب الحفاظ على خصوصية الدار وذلك لتقدم الدار الى الامام والانفتاح نحو الخارج بشكل مباشر ، فكانت المعالجة باستعمال مزروعات عالية الارتفاع وزجاج ملون او مظلل، لكن كل هذه المعالجات لاتحجب النظر أو السمع من الخارج الى الداخل، أو العكس لأضطراب الساكن لفتح الشبابيك للتهوية والانارة في أوقات الحر الشديد وهذا مؤثر كبير في خرق خصوصية الدار فالسكن الملائم هو ان يتمتع بخصوصية عالية الذي هو من سمات الهوية . ومن الحلول التي قد تخرق الخصوصية وتؤثر على هوية المنطقة وتخالف القوانين والتشريعات هو رفع الدار السكنية الى نصف متر (50سم) فضلاً عن سلم خارجي بتدرجات للوصول للمدخل ويكون خارج حدود القطعة المعرفة. اما بشأن السيارة فيأخذ جزء من الرصيف ليكون منحدر لدخول السيارة الى كراج المسكن وهذا مخالف للقوانين، وفيه خرق لخصوصية وهوية الشارع ويعارض حركة المشاة (شمس الدين، 2011، ص104). ان تشويه المحلة السكنية عن طريق كثرة التجاوزات أدى الى تشويه في النسق الذي تقع عليه الدار . فالدار قديماً كانت ترتد بمسافة معينة حفظاً لخصوصية الاسرة وبحسب ضوابط معينة للحفاظ على هوية المنطقة العمرانية.اما حالياً وخاصة بعد عام 2003 فالملاحظ غياب للتشريعات و القوانين مما أدى الى تجاوز أصحاب العقارات والاملاك على الملكية العامة الذي بدوره يفرضي الى تشويه في الانتظام والتجانس في ترتيب الدور السكنية التي كانت سابقاً تتميز بالتضام مما أدى الى تشويه واجهة الاحياء وشيوع حالة اللانظام ومن ثم تشويه صورة المدينة وتشويه هويتها (تفاحة، 2009، ص18) . نجد ان انعدام دور القوانين والانظمة ساعد على امتداد الساكن في تجاوزه على الممتلكات العامة (المناطق المفتوحة والشوارع والارصفة وغيرها) سبب الى اختراق في خصوصية فضاءات اخرى وانعدام النسبة والتناسب بين الدور والفضاءات الاخرى والتشويه الواضح في مقياس الدار مقارنة مع عرض الشارع والاختراق في احتوائية الدار ساعد في تشويه واضح في جوهر ومظهر البيئة السكنية بشكل عام والمسكن بشكل خاص مسبباً في اغتراب الهوية بشكل اساس.

7-3- استخلاص مؤشرات الأطار النظري للبحث:- في ضوء أستعراض العامل التشريعي بوصفه عامل تأثير على الهوية العمرانية السكنية ومفردات هذا العامل المتمثلة بالتشريعات التخطيطية والقوانين والانظمة البنائية والضوابط والمحددات، والإشراف والمراقبة على تطبيق هذه التشريعات ، ونتيجة لتكرار أغلب المؤشرات في كل من المخالفات التشريعية التخطيطية للحى السكني تبعاً لتأثيرها ووزنها النسبي امكن ذلك في استخلاص مؤشرات التأثير التي تم ذكرها سابقاً وتصنيف تأثيرها تفصيلاً . **أنظر الجدول رقم (2).**

8. الدراسة العملية (منطقة الدراسة : حى الربيع فى بغداد) :-

8-1 الخلفية التاريخية لمنطقة الدراسة (حى الربيع):- حى الربيع من المناطق المهمة فى مدينة بغداد يقع فى الجانب الغربى من قضاء الاعظمية ، ويتألف من عدة محلات تبلغ مساحته 282.2 هكتار. يقع شمال شرق بغداد وهو شبه جزيرة يحيطها نهر دجلة من ثلاث جهات ، وأسست محلات الحى قبل أكثر من خمسمائة عام ، واتخذها خلفاء بني العباس مصيفاً لهم ولعوائلهم شاهدة على ذلك آثارهم الباقية فى منطقة (الجوبه محلة 334) فى بلدة الدهاليك التابعة للحى ، تتميز بالبساتين والمشاتل ، الحى يربط بين الاعظمية والكاظمية ، وتقع شمال مركز مدينة بغداد على الجانب الشرقى (الرصافة) لنهر دجلة وتعود كل من المحلات الى المركز البلدى . **أنظر الشكل رقم (1)** . ويقابل الحى مدينة الكاظمية . لقد تم اختيار محلتين للدراسة هى محلة (336) وتعد من المحلات السكنية المعاصرة ، و(334) والتي تعد من المحلات السكنية التقليدية ضمن حى الربيع، وتتداخل الاستعمالات فى هذه المنطقة إذ يوجد محال سكنية قديمة وعريقة فضلاً عن المحال الحديثة ، وتوجد الكثير من المدارس والجوامع والحسينيات وغيرها من الاستعمالات. ويتميز حى الربيع بطبيعته الخلابه وبالبساتين والمشاتل والحرف والصناعات اليدوية وتتميز المحلات القديمة (334) بصناعة الزناييل والحصران والمكانس والشرطان وصناعة السلال والأطباق قرب شاطئ نهر دجلة ، فضلاً عن (المناحل) فهى كثيره فى الحى وإنتاجها يصدر أحياناً ويسوق محلياً.

8-2 مبررات اختيار منطقة الدراسة :-

أ- متكاملة الى حد ما على مستوى المتطلبات الحضرية والخدمية ، فالمنطقة فيها تنوع ومحاور متعددة فى حقب زمنية؛ ولكونها منطقة معرفة جغرافياً وادارياً وواضحة المعالم .

ب- الاهمية الدينية والثقافية والاجتماعية للمنطقة من خلال جوارها لمعلمين تاريخيين دينيين وهما : مرقد الامامين الكاظمين (ع) وابي حنيفة النعمان من جهه اخرى ، فضلاً عن كونها تحمل بعض سمات المدينة الاسلامية التقليدية فى بعض محلاتها ووجود الجوامع والذي يعد مركزاً تتمحور حوله مختلف الوظائف الاخرى للمدينة ، فأن عمق وتماسك العلاقة بين السكان من الملامح الاجتماعية التي تميز المحلات السكنية التقليدية ، و ترجع هذه الروابط القوية الى عدة اسباب اجتماعية وثقافية منها التفاعل الاجتماعى والعادات والتقاليد والقيم ، ولكون المنطقة تحوي على أجزاء يختلط فيها القديم والجديد (نسيج متكامل) للحصول على الشمولية فى التطبيق للمدينة المعاصرة.

8-3 تطبيق واختيار المؤشرات النظرية على منطقة الدراسة (مستوى الوحدة السكنية) :- وجد البحث فى ضوء المسح

الميداني* لمحلتي (334 و336) ، وعلى مستوى الوحدة السكنية ومن خلال دراسته سابقاً للفقرة (7-2) وجد ان للمساحة تأثير قوي من خلال التلاعب فى احجام ومقاييس ونسب واحتوائية وتستتر الفضاءات ، فأعتمد البحث فى اختياره مفردة المساحة وبطبيق مؤشرات التأثير عليها ، فأن هناك انماطاً متعددة من الوحدات السكنية تختلف بالتصميم وبالمواد البنائية والانهائية. أن معظم الوحدات السكنية فى محلة (336) لم تكن مصممه من قبل مهندسين معماريين فقد أقتبست تصاميمها من نماذج هجينة أو اجتهادات شخصية لغير المختصين بالشأن الهندسي مختلفاً لما وجد فى محلة (334) . ولقد تم تطبيق المؤشرات النظرية للبحث على هذه الوحدات للتقييم واستخلاص النتائج وكالاتي:-

8-3-1 المساحة :- نتيجة للتغير السياسى فى العراق بعد عام (2003) وزيادة الهجرة والتهجير القسري والانتقال بين

المحافظات والمناطق خصوصاً مدة (2006-2008) ، وكذلك لتدهور الاقتصاد واضطراب السوق العراقى ، كل ذلك كان سبباً فى ظهور مشاكل أعكست عمرانياً ومعمارياً على الدار السكنية. فى حين كانت مرحلة الثمانينيات من القرن المنصرم تتسم بوضع اقتصادى جيد نسبياً انعكس فى تحرر العائلة العراقية من آثار الازمات الاقتصادية وبالتالي فأن الدار السكنية لم تتعرض الى تغيرات وازافات كبيرة غير مدروسة، ولكن فترة التسعينيات حيث الحصار الاقتصادى الذى شكل بداية الازمات الاقتصادية الكبرى وبداية حالة التدهور العمرانى للمساكن والبنية العمرانية السكنية. **أنظر الشكلين رقم (2) ، (3) :-**

8-3-1-1 النسبة والتناسب:- ان الضوابط والقوانين تمثل قاعدة للالتزام والخروج عنها يعد تجاوزاً. لقد وجده البحث فى

المحلتيين (334 و336) خصوصاً القريبة من الشارع فى مساكن التجاوز أن الدور غير متناسبة مع بعضها ومع الشوارع ومع النسب التي ينطوي عليها النسق التخطيطي للمحلة بشكل عام. أن تصميم المسكن لابد ان يكون وفق جملة اشتراطات منها نسبة التغطية من الارض السكنية لكي تتوفر مساحات مفتوحة وخضراء متنفساً للمحله، غير ان الزيادة البنائية والتجاوز

* تم إجراء المسح الميداني بتاريخ آذار 2015 وبحجم عينه (60) من خلال الزيارات الميدانية للمحلتيين السكنيتين.

على الأراضي ذات الاستعمال الزراعي ، هذا التجاوز الذي كان نتيجة صغر مساحة الدور السكنية وارتفاع معدلات الاشغال فيها . لقد ظهر تقسيم القطع السكنية التي مساحتها 600م² في محلة (336) الى عدة أقسام ادى الى اختفاء الترك الامامي للوحدات وجعل من سياج الدار حدود الشارع المجاور . ان ازدياد كثافات الدور وضياع المسافات البنائية بين المساكن والابنية العامة في المحلة خلف توسع وزيادة في المساحة البنائية ضمن المحلة وصلت الى الضعف والنصف ، فنتج عنه تضاعف بالكثافات السكنية وضغط مضاعف على خدمات البنية التحتية. أنظر جدول رقم (3) .

8-3-1-2 المقياس والحجم :- ان مساحات وحجوم الوحدات السكنية تغيرت بشكل كبير ، فنلاحظ في جزء من المحلة (334) أن الارتفاع المزدوج للوحدات السكنية (double volume) ألغى نظراً للحاجة الى المساحات خصوصاً في الوحدات السكنية الصغيرة . غير ان عدداً آخر من الوحدات السكنية خصوصاً كبيرة الحجم في محلة (334) و(336) حافظت على ارتفاعها المزدوج والاعمدة الخارجية في الواجهات . الا ان بعض الوحدات استخدمت الأعمدة في الواجهات كذلك لكن لدواعي تزيينية جمالية لا وظيفية كما في محلة (336) . ان زيادة ارتفاع الوحدات السكنية لاسيما تلك المطلة على الشوارع أو الأزقة دون مراعاة للمقياس المناسب مع الشارع وازدحام طابق ثالث تجاوزاً على المحددات البنائية ، اذ ان الارتفاع المسموح هو 9م من مستوى الرصيف الى أسفل مرد الماء ، كل ذلك ادى الى اختلالات في مؤشرات المقياس والحجم الذي يمثل الحالة الانسانية المهمة في البيئة السكنية .

8-3-1-3 الافتتاحية والاحتوائية :- تتسم الدور السكنية الحديثة بأنفتاحها نحو الشارع والحدائق الامامية لها اطلالات مباشرة على الشوارع ، ونظراً لصغر مساحة قطعة الارض للوحدات السكنية وزيادة متطلبات المساحة الوظيفية للاسرة ، فالمساحات البنائية اخذت بالامتداد على عموم مساحة القطعة متجاوزة على المساحة الامامية والجانبية والاعتماد بالتهوية والانارة على المناور الضيقة الصغيرة الحجم والابعاد ، لذا فإن أغلب التصاميم الحديثة اتسمت بملا القطعة بالبناء حتى البناء احياناً على الحافات الامامية وفتح الشبايك على الشارع مباشرة ، وهذا تجاوز صريح على المحددات البنائية وعلى خصوصية الاسر الساكنة . كما تم التجاوز في كثير من الحالات على الارصفة الامامية وعمل اسيجة على حافات الشوارع وازدحام المساحة كحدائق للدور الذي ادى الى انتهاك ليس فقط للخصوصية بل تعريض امن الساكن الى المخاطر . اذن فالافتتاحية اصبحت على الخارج مباشرة وبصورة خارقة للخصوصية ، في حين فقدت الاحتوائية للدار نتيجة التلاعب بمساحات الدار والغاء الفضاءات المفتوحة الداخلية. أنظر الجدول رقم (4)

8-3-1-4 الشرفية والتستر :- في محلة (334) استعمل النموذج الشبكي في التخطيط ، فقد خلت الأزقة فيه من الفضاءات الحضرية للتجمعات السكانية التي تحفظ الدور من الشرفية المباشرة أو غير المباشرة وتحافظ على خصوصيتها . ولكون الشوارع مرتبطة ومتعددة الاستعمالات في بعض الأزقة وخاصة في محلة (334) في شارع حي الربيع ، وكذلك هناك اختلاط داخل المحلة (336) ، في هذا الشارع نجد على سبيل المثال ان مايقرب من (22) وحدة سكنية استحدثت مداخل أخرى لها في واجهاتها الخلفية ، وكذلك الحال في شارع الربيع فإن مايقرب 27% من الدور استحدثت مداخل ثانوية نتيجة اضافة وحدة سكنية جديدة ضمن القطعة السكنية في الحديقة الامامية او الترك الخلفي. أنظر جدول رقم (5) . من السمات المعمارية للنمط التقليدي للوحدات السكنية هو الانفتاح للداخل الذي جعل من الباحة الوسطية فضاء للتجمع العائلي والقيام بالوظائف الحياتية الاخرى . الا ان ذلك بدأ بالتلاشي في محلات منطقة الدراسة خصوصاً المحلة (336) بسبب تغير النزعة الحديثة بالانفتاح للخارج بدل الداخل هذا النمط أفرز مشاكل تخطيطية ومعمارية منها :-

8-3-1-4-1 أسياج الحديقة :- لم يكن سياج الحديقة موجوداً في النماذج السكنية للنمط التقليدي بسبب الانفتاح نحو الداخل ، وبعد التطور في تصميم المساكن وتلاشي وأختفاء الفناء الداخلي وظهور الامتداد الامامي وحديقة المسكن برزت الحاجة لسياج خارجي يرتفع بمستوى طول الانسان يبنى من مواد انشائية او من المعدن أو من الاشجار والشجيرات التي ربما تشكل حاجزاً مادياً دون الحاجز البصري .

8-3-1-4-2 ب شرفية النوافذ في الطوابق العليا :- من نتائج الانفتاح نحو الخارج الذي هو من خصائص البناء الحديث ، تقابل الشبايك من الطوابق العليا للمساكن المتجاورة او المتقابلة خصوصاً عند وجود شرف خارجية مفتوحة تؤدي الى الاختراق البصري المباشر ، وهذا نجده علي نطاق واسع في المحلة (336) وعلى نطاق أقل في المحلة (334) . فقد أصبحت النوافذ المفتوحة على الجدران أمراً طبيعياً سائداً بعد ان كان مخالفاً للمحددات العمرانية او الاعراف البنائية . أصبحت الدور السكنية الحديثة في المحلة (336) تطل أبوابها على الحدائق الخاصة بالمسكن والتي هي مقطعة اصلاً من رصيف الشارع مما سبب ضيق بالازقة نتيجة التجاوز على الشارع ، نلاحظ ان شبايك المباني كثيرة وصلادتها قليلة خاصة المطلة على الشارع ، وهذا اصبح واضحاً بعد العام 2005 بعد دخول استعمالات اخرى في الزقاق نفسه، إذ استحدثت في نهايته شارع مستوصف حديث فضلاً عن المحال التجارية ضمن المنطقة نفسها، كما استحدثت محال تجارية على الشارع الرئيس تقابل وتواجه الدور السكنية على الضفة الاخرى للشارع مما أدى الى اختراق خصوصية المساكن المقابلة والمجاورة . كما ان تقابل ابواب الدور السكنية ونوافذها تقابلاً مباشراً وبشكل خارق للخصوصية تم رصده خلال الدراسة العملية فقد فتحت (9 ابواب) جديدة مقابلة لأبواب اخرى من اصل (24 باباً) أي بنسبة 39% اي بحجم عينة (33) دار . أنظر الشكل رقم (4) (5)

8-3-1-5 الجواهر والمظهر :- في معظم البناء السكني خصوصاً المحلات السكنية الحديثة ظهر نزوع عند الساكنين هو ان المظهر الخارجي هو الاله في تصميم وبناء المسكن والذي انعكس في انماط الواجهات والمواد والالوان والطرز دون الالتفاف لجوهر المسكن ومضمونه وانتمائه ومدى ملائمته البيئية والوظيفية وانتمائه الى سياقه الحضاري والمكاني ، هذا ما افقد المسكن وبالتالي البيئة السكنية الهوية والخصوصية والانتماء . معظم الدور قيد الدراسة العملية نحت منحى معاصراً وافقدت القيمة الحضارية ومقومات الهوية المكانية.

8-3-1-6 - خط البناء وخط السماء:- إن إصدار أمانة بغداد في العام 2004 قراراً يسمح بإنشاء طابق ثالث بمستوى (البيتونة) في الوحدات السكنية سبب تغيير في خط السماء لوجود التنافر بين الدور المتجاورة التي شيدت على فواصل زمنية متباينة ، ويمكن ادراك ذلك من ملاحظة خط السماء قبل اصدار هذا القرار حيث التجانس في الارتفاعات لاسيما المطلة على الشارع . ذلك الاختلاف والتنافر في خط السماء اسهم في خرق خصوصية الشارع والزقاق وحدث نسباً مختلفة بين عرض الشارع وارتفاع المباني حوله جاعلاً من الشارع فضاء ضيق مزعج .

بعد العام 2008 اغلب الدور السكنية لم تلتزم بمحددات الارتداد القانوني خاصة محلة (336) وجزء من محلة (334) ، اذ يمكن ملاحظة تصاميم الدور في المحلتين خصوصاً المطلة على النهر انها قد تجاوزت محل رصيف المحلة (الكورنيش) باستخدامها كحدائق او للخزن المؤقت او الدائم او محلات بيع مواد انشائية وخرنها وحتى مراعي للحيوانات .

8-3-1-7 النمط والشكل :- لقد هيمنت الحاجات الحياتية الاساسية والمتغيرات الاقتصادية على تشكيل الدار العراقية المعاصرة خاصة في محلات حي الربيع الحديثة ، فأنعكس ذلك على الانماط الشكلية للمساكن ، من ذلك عدم إنتظام شكل قطعة الارض السكنية الذي ينتج من تقسيم القطعة الاصلية الى عدة اجزاء او البناء بالحديقة ومساحات الترك الاخرى فينتج عنه اشكالاً غير منتظمة . البيوت البغدادية التقليدية كانت كذلك غير منتظمة لكن تصميمها الداخلي يخضع الى منطق معين وبخط محدد ناتج عن الحاجات الوظيفية والبيئية . الا ان المساكن الحديثة اتسمت بالانظام واللامنطق في تصميم فضاءاتها الداخلية وبدا غاب النمط في العمران السكني وظهرت العشوائية واللاتنظيمية . **انظر الشكل (6)** . في مرحلة الثمانينات في محلة (334) كانت مساحة الفضاءات للدور السكنية تتناسب مع الشارع اي تحتفظ بمساحة ترك امامي غالباً ما يغطي جزء منه بفضاء مزدوج الارتفاع (d.v) امام المدخل والاستقبال والمطبخ احياناً ويكون مدعم باعمدة مزدوجة الارتفاع كذلك تحمل سقف الطابق الاول ، تلك اصيحت سمة مميزة لواجهات الثمانينات واصبح نمطاً تصميماً لواجهات المساكن كما ان الفضاءات مزدوجة الارتفاع هذه لم تقتصر على الفضاءات الخارجية بل حتى الفضاءات الداخلية . الا ان الفترة اللاحقة شهدت ازمة اقتصادية وازمة سكنية ارتفعت معدلات اشغال المساكن وازدادت الحاجة الى المساحات السكنية مما ادى الى تغير نظرة الساكن لتصميم مسكنه فأختفت هذه السمة (الارتفاع المزدوج (d.v) الى حد كبير خصوصاً في الدور التي تقل مساحتها عن 100م² فظهرت الاشكال الحديثة والالوان غير المناسبة . **انظر جدول رقم (6)**

أن الانفتاح نحو الداخل كان شائعاً في مساكن محلة 334 وبمرور الزمن ونظراً لاهمال القوانين والانظمة البنائية التأكيد على ذلك فقد حل محلة الانفتاح نحو الخارج في الدور السكنية الحديثة . ويمكن ان نرى التوجه نحو الداخل في دور الازقة المطلة على النهر، ان الجهات المقابلة للنهر اي عبر الشارع قد اصيحت الدور متقابلة والفضوات اختفت والاختراق البصري واضحاً . لقد كانت المساكن التي بنيت في محلة (334) تتسم بارتفاع نوافذها عن مستوى البصر وبصلادة واجهاتها وكان التوجه نحو داخل الزقاق او الشارع ولاتتقابل المداخل او النوافذ، وتتميز المحلات القديمة بالسعة واحتوائية الفضاء وانفتاحية نحو الداخل وجميع ابنية المحلات تعمل وفق القوانين والتشريعات البنائية وترتد بمساحة عن الشارع ، اما المباني الحديثة فان الامر تغير تماماً وبدأ الزحف نحو المحلات القديمة . رغم ذلك فان عدداً من دور محلتنا (334) و(332) مازالت تتسم بالانفتاح نحو الداخل ، التناسب بالحجم والمساحة ، أي انها متناسبة مع النمط المتناسق للبيئة السكنية التقليدية واعطاء جوهر وهوية المسكن

8-3-2 خلاصة وأستنتاج الدراسة العملية (تطبيق المؤشرات على مستوى الوحدة السكنية) :-

1. تغيرت فضاءات الوحدة السكنية في نسبها واشكالها ومقاييسها واحتوائيتها ، الامر الذي ادى الى اختراق خصوصية المسكن وفقدان هويته التقليدية .
2. ان غياب القوانين و التشريعات المنظمة للعمران السكنية احياناً وعدم كفاية الموجود منها فضلاً عن ضعف الرقابة على الانشاء السكني الجديد والتوسيعات والاضافات نتج عن ذلك ظاهرة تقسيم الدور والتلاعب بالمساحات نظراً للحاجة السكنية المتزايدة المتولدة من الزيادة السكانية وانسداد الاسر يقابله انخفاض في مداخل الاسر مشفوعاً بارتفاع كلف البناء .
3. اتسم العمران السكني الحديث (على مستوى الوحدة او النسيج) بفقر المفردات المعمارية والعمرائية، قلة الملائمة والانسجام ، ضعف المتانة الانشائية والكفاءة الخدمية ، تغليب الشكل والمظهر على المضمون والجوهر ، ظهور مشاكل تصميمية (على مستوى المسكن) وتخطيطية (على مستوى المحلة) نتيجة القرارات غير المحسوبة النتائج كالمساح باضافة طابق ثالث .

بالتالي فإن المشهد الحضري للبيئة السكنية الحديثة مرتبطك بخليط من المواد والالوان والاشكال والطرز والمفردات المعمارية الغربية عن البيئة التقليدية عمرانياً وبيئياً واجتماعياً ضاعت فيها الشخصية والهوية الفردية والجماعية . **أنظر الملحق**

رقم (1)

9. الأستنتاجات والتوصيات

1-9 الأستنتاجات

1. تستمد البيئة العمرانية هويتها وخصوصيتها من خلال تفاعل مجموعة من الثوابت والمتغيرات . اذ تمثل المدخلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والديموغرافية مجموعة المتغيرات التي تؤثر في الهوية (التي هي متحولة متشكلة) . ان عوامل التأثير هذه التي يمكن وصفها بمدخلات المعاصرة سببت تغييراً في المفردات المادية والمعنوية لل عمران ، الامر الذي افضى الى هوية مغتربة لاتعكس خصوصية بيئتها .

2. ان للقوانين والتشريعات العمرانية دوراً اساسياً في تنفيذ المخططات الاساسية للمدن وتحديد الطابع العمراني للاحياء ووضع المحددات من حيث الاستعمالات والمساحات ، الارتفاعات والكثافات ، فضاءات الطرق والارصفة ، واجهات الابنية العامة والسكنية، نوعية المواد المستخدمة والالوان، النسب والمقاييس . لقد كان للقوانين والتشريعات المستمدة من النظم الغربية اثر واضح على شكل النسيج الحضري التقليدي ، فهي مبنية على اسس وقواعد ثابتة يمكن تطبيقها على اي مدينة .

3. ان تعدد القوانين التنظيمية يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف المنشودة من توجيه النمو العمراني وعلاج فوضى البناء والافراط ، والالغاء والاعفاء في القوانين واللوائح والتشريعات على فترات زمنية قصيرة يؤدي الى أضعاف فاعلية القيود التنظيمية . ان اقتباس تغييرات لاتلائم مع تشريعات التخطيط والبناء من الدول الغربية لاتلائم مع خصوصية البيئة العمرانية المحلية .

4. ان عجز التشريعات وغياب القانون وقوة تطبيقه في الواقع العراقي جعل من المخالفات والتجاوزات تتمدد باتجاه اغلب المدن العراقية ، والسبب في ذلك الوضع السياسي والامني للبلد فضلاً عن تجذر المشكلة السكنية التي ألقت بظلالها على التمدد الغير القانوني والتجاوز على العمران السكني القائم والاستخدامات غير السكنية الاخرى .

5. اظهرت الدراسة الميدانية لحي الربيع في مدينة بغداد جملة استنتاجات منها :-

- الهوية العمرانية التقليدية خصوصاً السكنية بدأت بالاندثار تدريجياً ، اذ ان العمران الحديث فقد حلقات التواصل مع القديم وبدأ التضاد المادي والمعنوي واضحاً . وهذا التشخيص الذي تم ملاحظته في حي الربيع ينسحب على معظم العمران السكني للمدن العراقية القائمة .

- تعد ظاهرة تقسيم المساكن القائمة واعادة افرانها الى اكثر من وحدة سكنية او اضافة بناء (سكني او تجاري) في الفضاءات المخصصة للحديقة او موقف السيارة من اهم الاسباب التي انتجت عمراناً سكنية مكثظاً مخالف للمعايير والمحددات البنائية دون تدخل السلطات الرقابية او التشريعية في الحد من ذلك سواء بتوفير قوة ردع ومنع حصول التجاوز او تلافي اثاره اللاحقة .

- بروز الارتجال في القرارات التخطيطية والتصميمية والتنفيذية على مستوى الوحدة السكنية ، فأستخدمت حلول تصميمية ومواد بنائية وانهايات والوان وغير ذلك من المفردات والعناصر المعمارية ، كل ذلك انتج احياء سكنية ومباني لاعلاقة لها بهوية المكان ، فالمزج بين القديم والحديث انتج مولوداً عمرانياً مشوهاً لاينتمي الى قديم او حديث . لقد فقدت الموازنة بين التراث والمعاصرة ، فضاءت قيمة الموروث العمراني وتم التفريط بامكانات المعاصرة ، وحصل التغريب وفقدت مقومات الهوية .

2-9 التوصيات

أ- الاسراع باعداد وتحديث المخططات الاساسية للمدن العراقية مع الاخذ بالاعتبار معالجة التغير في استعمالات الارض التي نتجت من التجاوزات غير القانونية على الاستعمالات الاخرى خصوصاً التمدد على الاستعمال الزراعي لصالح السكني .

ب- مراجعة التشريعات العمرانية النافذة وعمل تقييم موضوعي لها تمهيداً لاطلاق عملية اصلاح تشريعي شامل يفضي الى وضع منظومة قانونية متكاملة تعالج الثغرات الموجودة وتستبعد الفقرات المستنسخة من تجارب عالمية بعيدة عن الواقع العراقي مع تحديث وتعديل للفقرات التي عفى عليها الزمن .

ت- وضع آليات عملية تكفل الاشراف على عمليات البناء خصوصاً السكني بدءاً باستصدار اجازة البناء القانونية مروراً بالمراقبة الدورية على عمليات التنفيذ حتى اصدار الموافقات النهائية على الانجاز والسماح باشغال المبنى .

ث- تفعيل الموازنة بين التشريعات والضوابط مع رغبات الساكنين وتلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتفعيل مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع السكني .

ج- الاسراع بعمل مشاريع للتطوير الحضري للمناطق العمرانية السكنية الاكثر اكتضاضاً والاكثر تهراً بغية تصحيح الاختلالات العمرانية ومعالجة المشاكل الحضرية التي ادت الى فقدان الهوية العمرانية التقليدية للمدن العراقية .

ح- ادخال مناهج حفاظ على الهوية العمرانية في مفردات المناهج التعليمية فضلاً عن اقامة الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية التي تجمع ذوي الاختصاص مع شاعلي ومستخدمي البيئة السكنية والافادة من نتائج هذه الملتقيات في عملية الاصلاح التشريعي او مشاريع التطوير الحضري.

10- المصادر

- البدري ، محمد عبدالرحمن، (مدينة بغداد والهوية المعمارية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الهندسة المعمارية ، كلية الهندسة ، جامعة بغداد، 2003 .
- البستاني ، فؤاد افرام ، (قاموس المنجد)، دار المشرق ، بيروت ، 1956
- البغدادي ، جمال ، (البعد السياسي في التشريعات واثره على العمران - نماذج عمرانية نمطية عن مدينة غزة) ، رسالة ماجستير، الهندسة المعمارية، عمادة الدراسات العليا ، الجامعه الاسلاميه ، غزة، فلسطين ، 2010
- الجلي ، فضاء معروف ،(اثر تغيير الكثافة البنائيه في بيئه الوحدة السكنيه) ،رساله ماجستير ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2010
- تفاحة ، عمرو باسم احمد ، (اثر الانظمة والقوانين على البيئة العمرانية في فلسطين -حالة دراسية -المباني السكنية في مدينة نابلس)، رسالة ماجستير ،نابلس ، فلسطين ، 2009
- رزوقي ، غادة موسى ، (التعبير عن هوية العمارة الاسلامية المعاصرة (اشكالية الهوية)) ، بحث مقدم الى المؤتمر المعماري الاول لنقابة المهندسين الاردنيين ، المركز الثقافي الملكي ،عمان ، 1998
- الزبيدي ، احمد فضالة ،(التجاوزات السكنيه على الاراضي الزراعية (منطقة الدراسة مركز قضاء الصويرة)) ، بحث من متطلبات درجة الدبلوم العالي المهني ،الاختصاص:المخططات الاساسيه للمدن ، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ،جامعة بغداد. 2010
- شمس الدين،هاله، (العمارة العراقية المعاصرة ، دراسة تحليلية للواقع السكني في مدينة بغداد 2000-2010/الاعظمية إنموذجاً) ،رسالة ماجستير قسمال هندسه المعماريه ،جامعة بغداد ، 2011
- العامري، علي عبد الرزاق درهم ،(اثر القوانين والتشريعات التخطيطية والعمرانية في النسيج الحضري للمدينة العربية (الحالة الدراسية مدينة صنعاء)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد، 2004
- الاعظمي ، زينب خالد ، (علاقة بنية النسيج التقليدي بمستجدات المشهد المعاصر، منطقه منتخبه من مدينة بغداد) ،رسالة ماجستير ،قسم الهندسه المعماريه ، جامعة بغداد ، 2006
- فتوح ، تيسير ، (تعريف التشريع)، <http://nehroes.blogspot.com> ، 2007
- فرجات ، عبد المحسن محمود ،(نحو عمران مصري اخضر "احلام ومهام) ، كلية الهندسه-جامعه الملك عبد العزيز ، 2000
- الكناني ، عقيل عبد الأمير ، (جدلية البنيه العمرانيه المعاصره واثرها في تشكيل المدينة العربيه ،دراسة (التواصل /الانقطاع) في بنية كربلاء العمرانيه) ، رسالة ماجستير في علوم التخطيط الحضري والاقليمي ،المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ،جامعة بغداد ، 2004
- محمود ، هديل موفق ، (أثر القوانين والتشريعات العمرانية في إدارة الاراضي وتخطيط المدن " مدينة بغداد حالة دراسية) ، الجامعة التكنولوجية ، قسم هندسة العمارة ، المجلة العراقية لهندسة العمارة ، المجلد 29 العددان(3-4) .
- (معتوق ،أسعد ،والملا،محمد زياد ، و عقيلي،محمد طلال ، (تطوير التشريعات العمرانية وفق توجهات المخططات التنظيمية، دراسة حالة مدينة دمشق) ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد الثلاثون ، العدد الاول ، 2014
- النعيم ، مشاري عبد الله ، (تحولات الهوية العمرانية: ثنائية الثقافة والتاريخ في العمارة الخليجيه المعاصره) ، كلية العمارة والتخطيط ،جامعة الملك فيصل،المملكة العربية السعوديه،مجلة المستقبل العربي -مركز دراسات الوحدة العربيه العدد/263، 2001
- Abel ,Chris , "Architecture And Identity" , Architecture press Great Britain , first published ,1997
- Lynch, Kevin, "A theory of Good City Form "M.I.T press, 1981
- Mercer, Colin, "Cultural Planning for Urban Development and Creative Cities" , 2006
- Paul, Edward, Encyclopedia of Philosophy , editor in chief , New York, London; Macmillan publishing, collier Macmillan ; Part 3 , 1967
- <http://www.iraq-ig-law.org/ar/node/239> , المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي
- نظام الطرق والابنية رقم (44) لسنة 1935 وتعديلاته ،وزارة الشؤون البلدية والقروية،مجموعة القوانين والتشريعات البلدية . 1968
- www.iraq-ig-law.org/ar/content
- (قانون-التصميم-الاساسي-لمدينة-بغداد-رقم-156-لسنة-1971، جريدة الوقائع العراقية رقم (2125) في 1971/4/18)
- www.amanatbaghdad.gov.iq/uploads/mandoor%20baghdad/11.doc
- قانون الطرق العامة رقم (1) لسنة (1983) ،جريدة الوقائع العراقية ،رقم (2920) ، 1983/1/17

قانون استغلال الشواطئ رقم (59) لسنة 1987 ،جريدة الوقائع العراقية رقم (3231) في 1987/12/5

(مجموعة التشريعات والقرارات ، امانة بغداد ، urblandep.alriyadh.gov.sa/Uploads/Articles/AA1_95.pps ، مسج ميداني بغداد ،الانترنت)

• www.amanatbaghdad.gov.iq/uploads/mandoor%20baghdad/11.doc

• وزارة العدل ،المجموعة التشريعية العراقية،مجموعة قرارات ،بغداد، من سنة (1979-2003)

• www.iraq-ig-law.org/ar/content

• قانون- ادارة- البلديات- رقم-165- لسنة -1964-المعدل ،جريدة الوقائع العراقية ،مجموعة القوانين والانظمة ،عدد 1033 ، تاريخ

.(ص904، 1964/11/22)

11- الجداول والأشكال :-

جدول رقم (1) تقسيم الاراضي وتحويلها من زراعي الى سكني في المحلة (336)حي الربيع-بغداد، (المصدر / الباحثان ، مسج ميداني 2015 ، آذار)			
محلة	المساحة	اصحاب الدخل المرتفع	اصحاب الدخل المتوسط
336	150 م ²	بناء 120م ² الباقي في حديقة ومماشي	تقسيم المساحة الى ثلاثة دور دون حدائق
	200-400 م ²	البناء في احيانا بين 250-350م ²	تقسيم الاراضي يصل الى 50م ²
	600م ²	390م ² بناء والباقي حديقة	تقسيم الاراضي الى 100م ² او اقل من 50م ²
جدول رقم (2) استخلاص المؤشرات التأثيرية للعامل التشريعي (المصدر/ الباحثان)			
ت	عامل التأثير	مفردات العملية التأثيرية	مؤشرات التأثير
1	التشريعي	- التشريعات التخطيطية	النسب والتناسب
2		- القوانين والأنظمة البنائية	الجوهر والمظهر
3		- الضوابط والمحددات	خط البناء وخط السماء
4		-الأشراف والمراقبة على تطبيق التشريعات	المقياس والحجم
5			الشرفية والتستر
6			الانفتاحية والاحتوائية

جدول رقم (3) المقارنة بين الفضاءات السكنية بين مرحلتين في المثلثين (334) و(336) في حي الربيع / بغداد ، (المصدر / الباحثان من المسح الميداني ، آذار، 2015)

الفضاء السكني	معدل المساحة ثمانينات في المحلة (334)	معدل المساحة بعد 2005 في محلة (336)
المعيشة	2م ² 42-12	2م ² 24-12
المطبخ	2م ² 35-8	2م ² 20-4
الطعام	2م ² 20-10	لا يوجد فضاء محدد
الاستقبال	2م ² 60-20	فضاء مفتوح 2م ² 30-16
النوم	2م ² 30-22	2م ² 20-12
حمام +تواليت (دمج)	لا يوجد مساحة معينة	2م ² 9-5
حمام	2م ² 9-3,5	2م ² 3-1,5
مرافق	2م ² 5-1,5	2م ² 1 لا يوجد دمج الفضائين
مدخل	2م ² 8-2	لا يوجد
مخزن	2م ² 4	لا يوجد
حديقة	2م ² 50-8	لا يوجد 2م ² 1 (البناء فيها)
موقف السيارة	2م ² 40-15	لا يوجد - 2م ² 15
المساحة النهائية	180-120	120-90

جدول رقم (4) فضاءات الوحدة السكنية الموجوده والملغاة والمدمجة في محلة (336) حي الربيع- بغداد من عددها وبحجم عينة 35 وحدة سكنية ، (المصدر / الباحثان من المسح الميداني ، آذار، 2015)

الفضاء	موجود	ملغى	دمج الفضاءات
المدخل	%10	%90	-
الاستقبال	%47	-	%53
المعيشة	%30	-	%70
المطبخ	%83	-	%14
فضاء نوم (طابق ارضي)	%74	%26	-
فضاء نوم (طابق علوي)	%100	-	-
الحمام	%14	-	%86
تواليت	%15	-	%85
المخزن	%5	%95	-
مخزن (سرداب)	%36	%64	-
حديقة	%14	%86	-
موقف سيارة	%33	%67	-
موقف سيارة (سرداب)	%27	%73	-

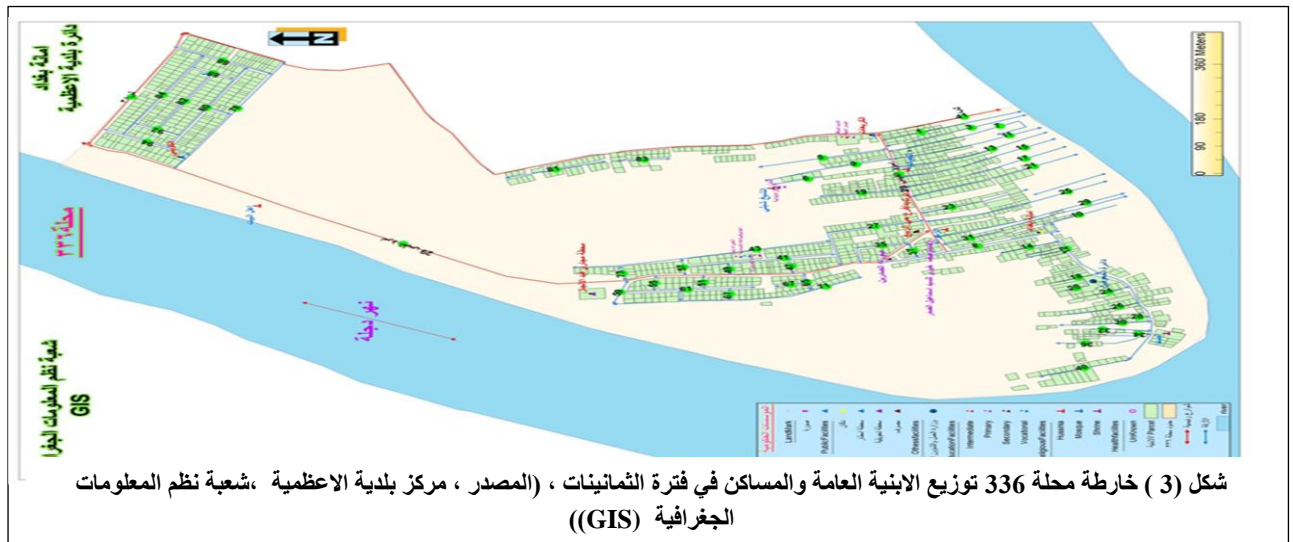
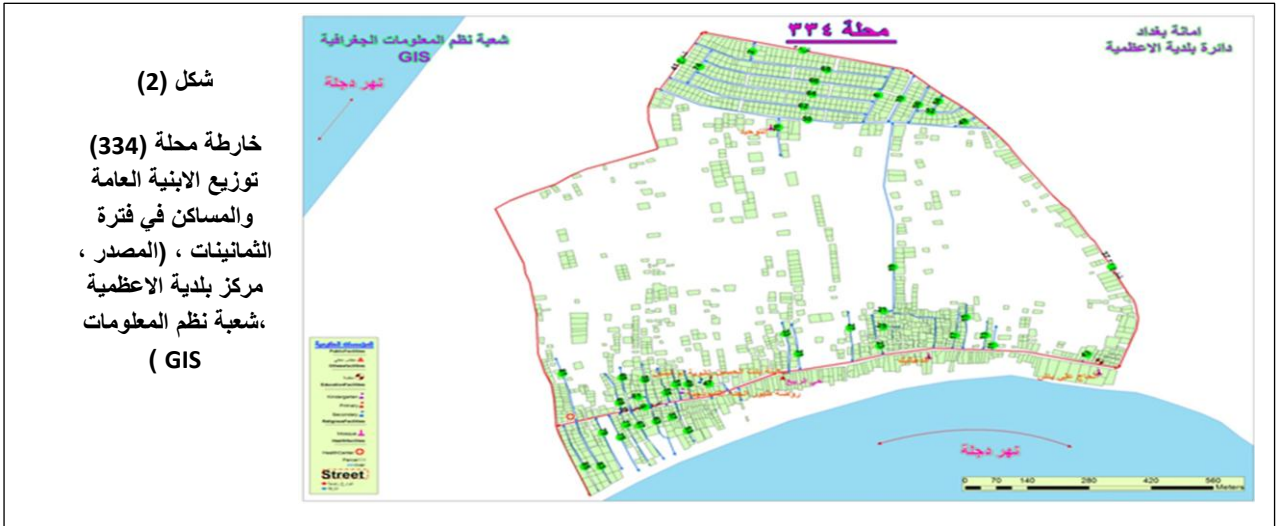
جدول رقم (5) علاقة مساحة المدخل بالفضاءات الاخرى للمساكن ، (المصدر / الباحثان من المسح الميداني، آذار، 2015)

علاقة المدخل بالفضاءات الداخلية	مدخل رئيس	مدخل منكسر
فضاء مفتوح	%75	%25
الاستقبال والمعيشة	%56	%44
المطبخ والحمامات	%25	%75
غرف النوم	%35	%65
النسبة الى عدد الوحدات الكلي	%48	%52
فضاء مفتوح	%60	%40
الاستقبال والمعيشة	%83	%17
المطبخ والحمامات	%64	%36
غرف النوم	%52	%48
النسبة الى عدد الوحدات الكلي	%63	%37

جدول رقم (6) معدل المساحات ونمط الوحدة السكنية، (المصدر / الباحثان، من المسح الميداني ، آذار، 2015)

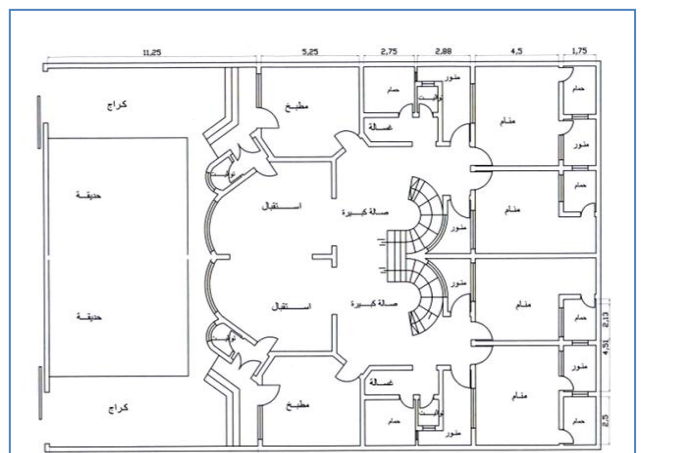
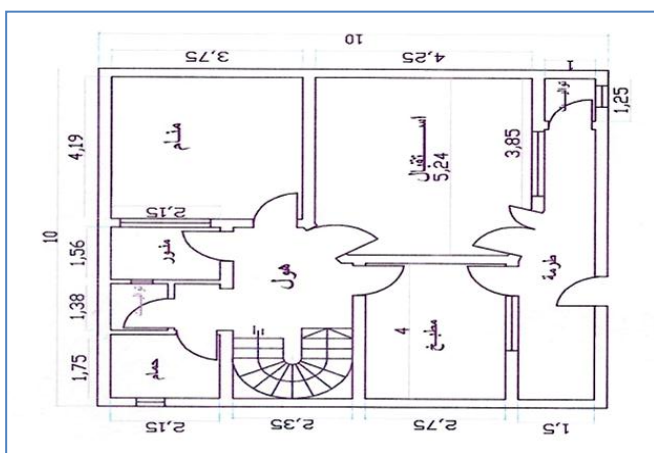
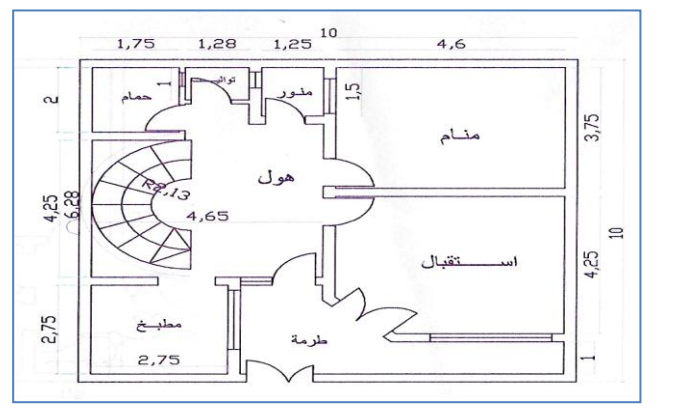
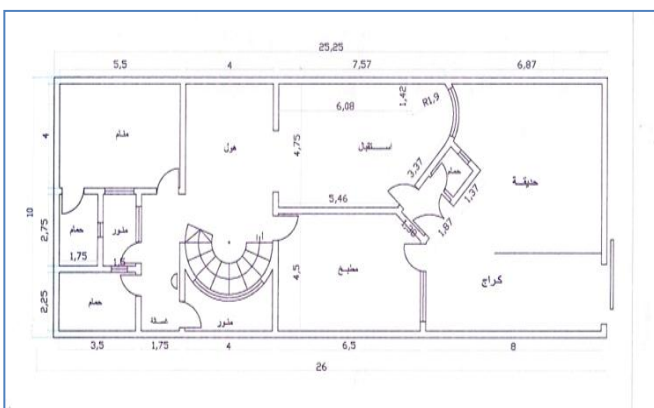
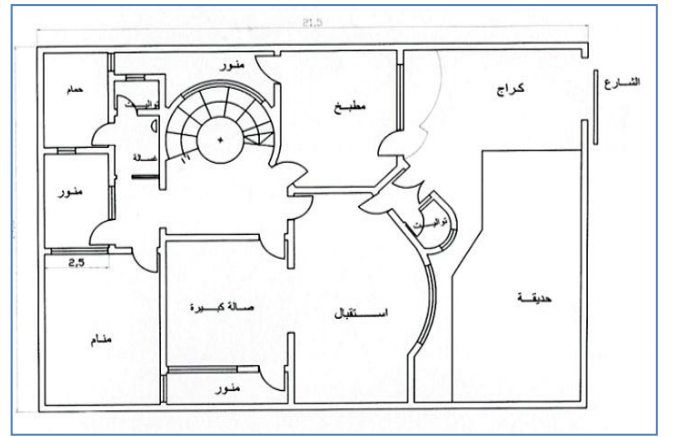
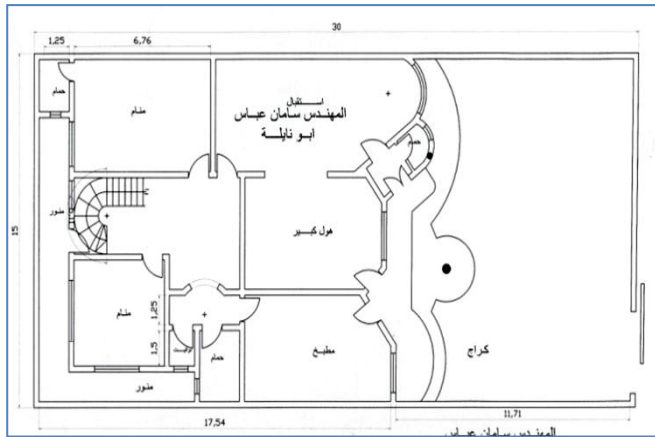
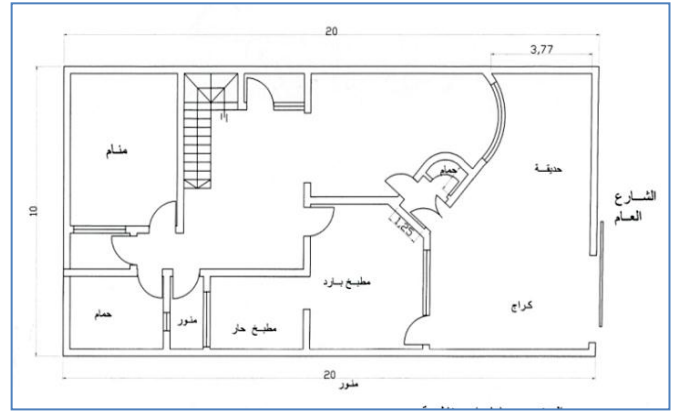
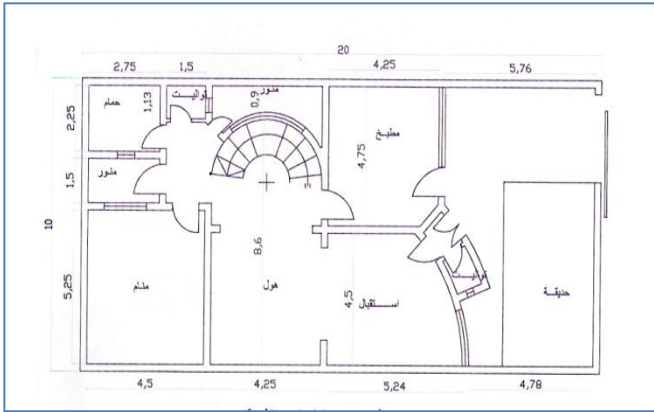
الفترة	نمط الدور السكنية	معدل المساحة الاجمالية	معدل المساحة الصافي	معدل الارتداد
--------	-------------------	------------------------	---------------------	---------------

4,5م	² 120م	² 285م	1- غالبية السكن من نوع شبه منفصل 2- بعض الدور من النوع المنفصل	2005-1988
3م	70-50	² 100-90م	1- غالبية الدور من النوع المتصل 2- بعض الدور من نوع الشقق السكنية	2014-2005





شكل (4) عدد من الدور السكنية القديمة في مرحلة الثمانينات في محلة (334)



شكل (5) مخططات سكنية في المحلة (336)



شكل (6) استخدام اللون ومواد مختلفة وتفصيل في محلة 336.



شكل (1) ملحق رقم (1) الازقة الرئيسية في محلتني 334 و 336 في حي الربيع